# باب المناظرة والمراسلة

## ﴿ النسخ وأخبار الآحاد ﴾

وعدنا في الجزء السابع بأن نبين رأينا في المناظرة التي دارت في المنار بين الدكتور محمد توفيق افندي صدقي والشيخ صالح اليافعي ورجونا أن يكون ذلك في الجزء التاسع (وكتب « السابع » غلطا وصححناه في الجزء الثامن على انه غلط بديهي إذ هو في الجزء السابع) . وقد عرض لنا من كثرة المواد ومن الشواغل ما حال دون تحقق الرجاء بالتفصيل الذي كنا نريده فرأينا ان نقول الآن كلمة مجملة ونرجئ التفصيل المراد الى جزء آخر فتكون كلمتنا هذه كحكم المحكمة بدون ذكر الأسباب التي يسمونها الحيثيات وكلمتنا الموعود بها كبيان حيثيات الحكم فنقول :

### النسخ

قد سبق لنا القول بأن النسخ المصطلح عليه الذي هو محل النزاع لم يرد به نص في القرآن ولا في الحديث المرفوع يعلم منه ان آية كذا أو حديث كذا قد نسخ و بطل معناه أو ترك لفظه أو اللفظ والمعنى جميعا وما اورده اليافعي في تفسير « ما ننسخ من آية » ليس نصا ولا ظاهرا فيها بل الظاهر ما قاله الاستاذ الامام وجرى عليه الدكتور صدقي ولكن الاستاذ كان يرى ان الظاهر في قوله تعالى ( ١٦ : ١٠٠ وإذا بدلنا آية مكان آية ) في آيات القرآن خلافا لما قاله الدكتور فيها وهي ليست نصا قاطعا في هذا ولا ذاك وقد ورد في كلام الصحابة والتابعين وأئمة الفقه ما يدل على ان للنسخ الاصطلاحي أصلا ولكنه كما قال اليافعي في بعض المواضع انه أعم من النسخ الذي عليه الأصوليون

وان نسخ حكم في الشريعة بحكم آخر هو كنسخ شريعة بشريعة أخرى معقول المعنى موافق لحكمة التشريع في انطباقها على مصالح الناس التي تختلف

باختلاف الزمان والاحوال لا شبهة فيه على أصل الدين . وان أكثر ما قاله العلماء في نسخ احكام القرآن بديهي البطلان وما هو محل نظر منها قد جعله السيوطي عشرين وغيره سبعا والصواب انه لا يوجد في القرآن آيتان لا يتفق معنى إحداهما مع معنى الاخرى بحيث يقطع بالتعارض الذي لا يمكن التفصي منه الا بعمل إحداهما على النسخ المعروف عند الاصوليين . أما النسخ بالمعنى الذي يعم التخصيص والتقييد و بيان المجمل فهو واقع في القرآن ونقول به

واما نسخ التلاوة فلم تظهر لنا حكمته ولم يأت اليافعي ولا من قبله من العلماء الذين اطلعنا على أقوالهم بحكمة مقنعة لمن كان مستقلا في فهمه غير مقلد فيه لا سيما نسخ اللفظ مع بقاء حكمه

وأما الدليل على وقوع ذلك فهو بعض الروايات عن الصحابة وهي وان صحيح مثل البخاري أسانيدها محل إشكال في متنها كأحاديث أخرى في الصحيحين وغيرها منها نص علماء هذا الشان على عدها مشكلات وعدم الاهتداء الى حل معقول لها إلا الجزم بغلط الرواة فيها كحديث شريك في المعراج عند البخاري وحديث « خلق الله التربة يوم السبت » الذي رفعه مسلم وغيرها . وسنشير الى غير هذين الحديثين مما هو مشكل في الصحيحين قريبا

أحاديث الآحاد والدين

ان كل ما جاء به النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم من قول أو فعل أو تقرير يتعلق بأمر الدين على انه منه فهو حجة على من ثبت عنده يجب عليه الاذعان لما يدل عليه ، ولا يقال ان شيئا منه خاص بوقت دون وقت أو قوم دون قوم أو شخص دون شخص من المكلفين إلا بدليل يثبت ذلك . فان عارض هذا الحديث بعد ثبوته آية من القرآن أو حديث آخر أو دليل حسي أو عقلي كان الحكم في ذلك لما تقتضيه قواعد التعادل والترجيح والجمع والتأويل وهي معروفة في مواضعها . وقد قال المحدثون إن من علامة كون الحديث موضوعا مخالفته لنص القرآن والمسائل القطعية في الدين واليقينيات الحسية والعقلية ، هذا إذا كان الجمع بينه و بين القطعي أو التأويل متعذرا

ولم يقل احد من سلف الامة وائمة الفقه ان معرفة الدين تتوقف على الاحاطة بجميع ما رواه المحدثون من الاحاديث ولا بأكثرها ولم يكن الائمة الاربعة الذين يتبعهم اكثر المسلمين في الاحكام العملية مطلعين على ذلك كله لا سيما الامام ابو حنيفة الذي لم يرحل في طلب الحديث للقاء الرواة المنتشرين في بلاد الاسلام ولم يكن الحديث مدونا في الاسفار فيأخذه منها. وهو مع ذلك معترف بامامته واجتهاده عند اتباعه وغيرهم من أهل السنة . فما جرى عليه سلف الأمة وخلفها هو أن من بلغه حديث وثبت عنده وجب عليه العمل به ومن خالف بعض الاحاديث لعدم ثبوتها عنده او لعدم العلم بها فهو معذور فالعمدة في الدين كتاب الله تعالى في المرتبة الأولى والسنن العملية المتفق عليها في المرتبة الثانية ، وما ثبت من السنن وأحاديث الآحاد المختلف فيها رواية أودلالة في الدرجة الثالثة ، ومن عمل بالمتفق عليه كان مسلما ناجيا في الأخرة مقربا عند الله تعالى كما ترى بيان ذلك في ترجمة الامام الغزالي من هذا الجزء

## احاديث الآحاد تفيد اليقين ام الظن

ذكرت هذه المسألة اكثر من مرة في المنار وقد حققنا في تفسير قوله تعالى ﴿٣ : ١٧٣﴾ فزادهم ايمانا » ان للظن اطلاقين أحدهما اعتقاد ان هذا الشيء ثابت وأنه يحتمل احتمالا ضعيفا ان لا يكون ثابتا وهذا هو الظن الذي جاء في القرآن انه « لا يغني من الحق شيئا » . ثانيهما اعتقاد ان هذا الشيء ثابت مع عدم ملاحظة الطرف المخالف ولكن من غير برهان على منع الطرف المخالف وهذا قد يسمى في اللغة والشرع يقينا وعلما ولكنه لا يسمى يقينا عند علماء المنطق والكلام والفلسفة لأنهم يطلقون اليقين على مرتبة اعلا من هذه المرتبة في العلم وهي ثبوت الشيء بالبرهان وثبوت امتناع مقابله. وراجع التفصيل في التفسير ( ص ٨٩٨ م ١١ )

فيعلم مما حققناه ان بعض أخبار الآحاد يفيد العلم واليقين لغة وشرعا وعادة وبعضها لا يفيد ذلك ولكن لا يفيد شيء منها العلم البرهاني واليقين المنطقي . والدكتور توفيق صدقي لا ينكر ان له من الاصحاب من لو أخبره بشيء

يصدقه ويطمئن قلبه لخبره فلا يشك ولا يتردد فيه كما انه يصدق المؤذن في دخول وقت الصلاة والفطر في هذه الايام لا يشك فيه ولا يتريث في العمل به . فهل هو في هذا عامل بالظن الذي ذمه القرآن ؟ لالا . وقد صرح الاستاذ الامام في الدرس بأن الصحابة والتابعين كانوا موقنين بصدق الاحاديث التي عملوا بها عند ماسمعوها ممن رفعها الى النبي (ص) وانه لا يعقل ان يحدث مثل الصديق أحدا عن النبي (ص) ويتردد السامع في صدقه

ولا شك في ان كثيرا من الاحاديث المروية في دواوين المحدثين المشهورة تفيد هذا النوع من العلم واليقين ولا يعقل ان يكون كل ما رواه المسلمون عن النبي (ص) غير موثوق به بل لا يعقل ان تكون أكثر روايات التاريخ التي اتفق عليها المؤرخون كاذبة ، فكيف يكون أكثر ما رواه المحدثون واتفقوا على تصحيحه كاذبا وهم أشد تحريا وضبطا من المؤرخين . واحتمال خطإ بعض الرواة العدول ووقوع ذلك من بعضهم لا يمنع الثقة بكل ما يروونه . كما ان مجرد تعديل المحدثين لهم لا يقتضي قبول كل ما رووه بغير بحث ولا تمحيص

فالجامعان الصحيحان للبخاري ومسلم هما أصح كتب الحديث متنا وسندا لشدة تحري الشيخين فيهما ( رضي الله عنهما وجزاهما خيرا ) ومع هذا لم يتلقهما المحدثون بالقبول تقليدا لهما وثقة مجردة بهما بل بحثوا وفحصوا وجرحوا بعض رواتهما وبينوا غلط بعض متونهما. كتغليط مسلم وغيره لرواية شريك عند البخاري في حديث المعراج ، وتغليطهم لمسلم في حديث خلق الله التربة يوم السبت ( وتقدم ذكرهما ) وفي حديث صلاة الكسوف بثلاث ركوعات وثلاث سجودات. وفي حديث طلب أبي سفيان بعد إسلامه أن يتزوج النبي (ص) أم حبيبة ويتخذ معاوية كاتبا.

ومن دقق النظر في تاريخ رجال الصحيحين ورواية الشيخين عن المجروحين منهم يرى أكثرها في المتابعات التي يراد بها التقوية دون الأصول التي هي العمدة في الاحتجاج . ثم اذا دقق النظر فيما أنكروه عليهما مما صححاه من الاحاديث يجد ان أقوالهما في الغالب أرجح من أقوال المنازعين لهما لا سيما البخاري فانه أدق المحدثين في التصحيح ولكنه ليس معصوما من الغلط والخطإ في الجرح والتعديل

وجملة القول في الصحيحين ان أكثر رواياتهما متفق عليها عند علماء الحديث لا مجال للنزاع في متونها ولا في أسانيدها والقليل منها مختلف فيه وما من امام من أئمة الفقه إلا وهو مخالف لكثير منها . فاذا جاز رد الرواية التي صح مسندها في صلاة الكسوف لمخالفتها لما جرى عليه العمل ، وجاز ردّ رواية خلق الله التربة يوم السبت الخ لمخالفتها للآيات الناطقة بخلق السموات والأرض في ستة أيام وللروايات الموافقة لذلك فأولى وأظهر أن يجوز ردّ الروايات التي تتخذ شبهة على القرآن من حيث حفظه وضبطه وعدم ضياع شيء منه ( كالروايات في نسخ التلاوة ) لا سيما لمن لم يجد لها تخريجا يدفع الشبهة كالدكتور محمد توفيق صدقي وأمثاله كثيرون . ومثلها الرواية في سحر بعض اليهود للنبي صلى الله عليه وسلم ردها الاستاذ الامام ولم يعجبه شيء مما قالوه في تأويلها لأن نفس النبي (ص) أعلى وأقوى من ان يكون لمن دونه تأثير فيها ، ولانها مؤيدة لقول الكفار ( ٢٥ : ٨ وقال الظالمون ان تتبعون إلا رجلا مسحورا ) وهو ما كذبهم الله فيه بقوله بعده ( ٩ انظر كيف ضربوا لك الأمثال فضلوا فلا يستطيعون سبيلا ) .

ومثل هذا وذاك ما خالف الواقع المشاهد كرواية السؤال عن الشمس أين تذهب بعد الغروب والجواب عنه بانها تذهب فتسجد تحت العرش وتستأذن الله تعالى بالطلوع الخ وقد سألنا عنه بعض أهل العلم من تونس ولما نجب عنه لانا لم نجد جوابا مقنعا للمستقل في الفهم . فالشمس طالعة في كل وقت لا تغيب عن الارض طرفة عين كما هو معلوم بالمشاهدة علما قطعيا لا شبهة فيه . فاذا قلنا انها يصدق عليها مع ذلك انها ساجدة تحت العرش لأنها خاضعة لمشيئة الله تعالى ولان كل مخلوق هو تحت عرش الرحمن — ان لم تكن التحتية فيه حسية لان الجهات أمور نسبية لا حقيقية فهي معنوية — إذا قلنا هذا أو انه تمثيل لخضوعها في طلوعها وغروبها وهو أقرب فهل ينطبق على السؤال والجواب انطباقا ظاهرا لا مراء فيه؟ اللهم لا . ولكن هذا النوع من الحديث على ندوته في الصحيح قد يخرج بعضه على انه من باب الرأي في أمور العالم والانبياء لا تتوقف صحة دعوتهم ونبوتهم على العلم بأمور المخلوقات على حقيقتها ولم

بل أئمة الدين انهم معصومون فيها كما يدل عليه الحديث الصحيح في تأبير النخل ولكن يستثنى الاخبار عن عالم الغيب فهم معصومون فيه

اما الاحاديث المخالفة للقرآن في خبره او معناه او اي نوع من انواع المخالفة الحقيقية فلا يمكن ان تكون صحيحة في الواقع وان وثق المحدثون رجال اسانيدها ولكن يجب التدقيق في ذلك قبل الحكم به فما رآه الدكتور محمد توفيق صدقي من أن تحريم الاكل والشرب في اواني النقدين مخالف لآية اباحة الزينة والطيبات هو في غير محله فان النبي (ص) استنبط ذلك من قوله تعالى في الآية التي قبل آية الزينة (٧: ٣١ كلوا واشربوا ولا تسرفوا انه لا يحب المسرفين) فالاكل والشرب في اواني النقدين إسراف عظيم لا سيما بالنسبة الى المسلمين في ذلك الزمان

وكذلك تحريم الجمع بين المرأة وعمتها او خالتها أخذه صلى الله عليه وسلم من تحريم الجمع بين الاختين لان العلة فيهما واحدة وكما ان تحريم الخمر التي كانت في زمن التنزيل يتضمن تحريم كل مسكر يستحدثه الناس الى يوم القيامة كذلك يتضمن تحريم الجمع بين الاختين تحريم ما في معناه كالجمع بين العمة و بنت أخيها فقوله تعالى (٤ : ٢٤ واحل لكم ما وراء ذلكم) لا يتناول الجمع بينهما على هذا فالحديث ليس مخالفا له . ولكن الجمهور يعدونه مخصصا للآية وتخصيص السنة للقرآن جائز وواقع فإن سماه بعضهم نسخا فلا نعارضه في التسمية ونحن موافقون له في المعنى

النبي صلى الله عليه وسلم مبين للقرآن بقوله وفعله ويدخل في البيان التفصيل والتخصيص والتقييد ولكن لا يدخل فيه ابطال حكم من احكامه او نقض خبر من اخباره ولذلك كان التحقيق ان السنة لا تنسخ القرآن . ثم انه (ص) شارع بإذن الله ولذلك قال عند ما سئل عن بعض المسائل « لو قلت نعم لوجبت » ومن ذلك انه حرم ما بين لابتي المدينة فجعلها كحرم مكة لا يحل صيدها ولا يقطع شجرها ولا يختلى خلاها والحديث في الصحيحين وغيرهما وليس ناقضا لشيء من القرآن ولا مخالفا له . ومما يدل على انه حرم المدينة من قبل نفسه أي بغير وحي خاص ان العباس قال له « إلا الإذخر » فقال « الا الإذخر » فاستثنى الاذخر من قوله لا يختلى خلاها وهو نبات عطر لحاجتهم الى قطعه بمجرد طلب العباس . ولكن هذا النوع من التشريع قليل جدا وهو

مختلف فيه قيل ان الله أعطاه ذلك وقيل لا وليس هذا القول المجمل مما يتسع لتحقيق ذلك

هذا وان للاسلام اصولا ومقاصد لا بد لكل مسلم منها كالتوحيد وأركان الايمان وهي الايمان بالله وملائكته ورسله وكتبه واليوم الآخر والقدر وهي اعتقادات ، وأركان الاسلام الخمسة ، وهي اعمال بدنية ، وأركان الأدب التي نجمعها كلمة التقوى واجتناب الفواحش ماظهر منها وما بطن والاثم والبغي بغير الحق ، وكل ذلك مبين في القرآن والسنة العملية . فهذا ما يجب على كل مسلم ان يعلمه ويعمل به

وأما الاحاديث التي لم يجر عليها عمل جماعة المسلمين والسواد الاعظم من أهل الصدر الأول ولا كتبها الراشدون ولا غيرهم من الصحابة ولا دعوا اليها وانما انفرد بها بعض الذين صرفوا همتهم إلى جمع الروايات وحفظ الاخبار والآثار فقد فصل ملخصه أنه لا يجب على كل مكلف البحث عنها ولكن في معرفتها مزيد علم ومن عرف شيئا منها وصح عنده متنا وسندا بلا معارض أقوى منه وجب عليه ان يقبله ويهتدي به

نكتفي بهذه العجالة الآن بل هي قد جاءت أطول مما كنا نبغي ومتى سنحت الفرصة نعود الى بعض هذه المسائل بالبيان والتفصيل والى غيرها مما دار عليه كلام المتناظرين ما لم يدر عليه مما يتعلق بالمقام ككراهة النبي صلى الله عليه وسلم لكثرة السؤال لئلا تكثر التكاليف واستلزام ذلك لكراهة ان يعلم جميع الناس بما يجاب به بعض السائلين ويكلفوا العمل به كما كلف السائل ذلك لحاجته اليه ، أو عدم استلزامه . وما جرى عليه الصحابة في السكوت على ما يعلمون من ذلك حتى يسئلوا عنه وانفراد الكثيرين منهم بالحديث الواحد وقلة ما رواه الجم الغفير . ولا نضرب لذلك موعدا معينا لئلا نصد عن الوفاء به والله الموفق

---

# الانقلاب العثماني الميمون

لاهور في ١٩ أغسطس سنة ١٩٠٩ م

حضرة العلامة الحكيم السيد محمد رشيد رضا أدام الله فضلكم ونفعنا بعلومكم آمين

أما بعد السلام والاحترام ، لا أستطيع ان أفي بحق شكركم على ما أبديتم

من اللطف في نشر مقالتي والرد عليها ردا مسهبا ، وسأنشر ترجمة ردكم هذا في جريدتي تماما ان شاء الله تعالى

ولا أكتب بعد ذلك في هذا الأمر شيئا بقصد استطلاع الآراء ، بل نترك للدهر يقضي كيف يشاء ، فانه خير قاض ، ولكني أرى بنفسي ان الذين هم اليوم اعداء لعبد الحميد مثل شوكت باشا والغازي مختار باشا وغيرهم يحسون عاجلا بضرورة رجوعهم إلى عبد الحميد — ان لم تأخذهم الحمية الجاهلية وسلكوا مسلك الانصاف والسداد —

وأما أمر التحاشي من نشر ردكم الأول فكنت على الصواب فيه لانه صدق ظني حين نشرته جريدة « علي كده انستي تيوت غازت » ، فاستاء منه العالم الاسلامي الهندي أشد الاستياء حتى اضطر محرر هذه الجريدة لتقديم الاستقالة من خدمته في أواخر شهر يونيو الماضي — وساءت سمعة مجلة المنار أيضا — فرأيت ان أدافع عن المجلة ونشرت ردكم في جريدتي مع جوابي الذي أرسلته اليكم بعد التعريب كما نشرتموه في العدد السادس من مجلة المنار الاغر — ولقد أثر ذلك الامر تأثيرا حسنا في تسكين ثائرة نفوس المسلمين الهنديين واطفاء نائرة غيظهم على « المنار »

وليكن في علم حضرتكم ان الجرائد التي وافقت آراءكم من مائة جريدة إسلامية في الهند لا يربو عددها على اثنتين فقط — إحداهما جريدة « علي كدة انستي تيوت غازت » والأخرى جريدة « وكيل » ( أمرتسر ) فما الذي جرى للاولى ؟ هو ان النواب وقار الملك ناظر الكلية الإسلامية في علي كده طلب من المحرر ان يصلح آراءه ويكتب ردا لأقوال مجلة المنار — ولكنه أبى الرد واستقال من وظيفته — ورد أقواله حضرة النواب المشار اليه في الاعداد التالية من الجريدة واضطر الى التسليم بان عبد الحميد هو « عبد الحميد الاعظم » لا محالة — وقد ندمت جريدة « وكيل » أيضا من سلوكها ذلك المسلك الصعب المخالف للرأي العام لمسلمي الهند واعتذرت عما فرط منها —

وظنكم أن آراء جريدة « وطن » موافقة لقرائها وهم عدد قليل في الملايين من مسلمي الهند فليس في محله لان شيوع هذه الجريدة في الاقطار الهندية

واشاعتها أكثر بكثير من جميع الجرائد الاسلامية الهندية ، فان جريدة علي كده جميع اشاعتها خمسمائة في الاسبوع ، وجريدة « وكيل » اشاعتها ألف وخمسمائة — وبقية الجرائد الاسلامية لا تزيد اشاعتها عن الالف البتة — ولكن جريدة «وطن» إشاعتها الآن خمسة آلاف وثلثمائة في كل أسبوع — ولا ريب في ان قراءه لا يكونون أقل من خمسين أو ستين ألف رجل من المسلمين — بل ربما يكونون مائة ألف أو يزيدون — ولا يخفى على حضرتكم ان جريدة « وطن » تجد مشتركين معاونين لها في كل مكان فيه عدد ولو قليل من المسلمين الذين يعلمون لسان « الاردو » مثل إفريقيا الجنوبية والشرقية — وأمريكا الشمالية والجنوبية — وجزائر غرب الهند — والصين ، وأوستراليا ، وزنجبار ، وتونس ، وطرابلس الغرب ، وفانيجريا ، وملايا ، وسومترا ، وتركستان ، وعرب(؟) ، وبغداد ، وغيرها من البلاد النائية الاطراف من العالم الاسلامي فان جريدة « وطن » تصل الى كل هذه البلاد دائما وانكم تعلمون ان وظيفة الجريدة ليست هي هداية قرائها الى جادة الصواب فقط بل انها يجب ان تكون مرآة ترى فيها آراء الامة والقراء جميعا وتكون مظهرة لميلاتهم(؟) — واني أقول بكل الثقة ان آراء جريدة «وطن» في هذه المعاملة مطابقة لآراء قرائها وآراء الجمهور من المسلمين ولا عبرة للشواذ —

وأما قولكم بجهل مسلمي الهند بالحقائق في أول الأمر واقتناع منصفهم بعد ما ظهر لهم من الحق بواسطة نشر الحقائق في الجرائد التركية والعربية حتى تعجبون من اصراري على ما كنت عليه فالمطلوب من حضرتكم إمعان النظر في مكالمة مراسل جريدة « باونير » الانكليزية (التي تصدر في بلدة إله آباد بالهند) مع محمود شوكت باشا وقد أدرجت هذه المقالة بعددها الصادر في ١٣ أغسطس سنة ١٩٠٩ فاعترف شوكت باشا بأنه ليس عنده الرجال الاكفاء ذوو سطوة واقتدار حتى يقدر على حفظ السلطنة من التورط في الهلاك والخراب ،

واننا مسلمي الهند مع وقوفنا على كون العهد الحميدي محفوفا بالاخطار ومملوءا من السيئات ، لا نلقي تبعة هذه المفاسد على عبد الحميد وحده كما تلقون حضرتكم بل

نسبها الى جهل الملة وخمولها ونعلم ان عبد الحميد سعى جهد طاقته في تخفيف ذلك الجهل والخمول (!!!)

واني لا ادعي الاولية في كتابة ذم عبد الحميد وعماله على جميع جرائد العالم بل قصدي انه ان اول من كتب بهذه الصراحة في الجرائد الاسلامية الهندية لا غير وهذا صحيح لا ريب فيه وقلتم ان الاختلاف في مشروع السكة الحجازية لم يكن من جهة السلطان السابق فاني لا اسلمه لان عندي كتبا خصوصية من اصدقائي في الاستانة وهم يكتبون ان الجرائد التركية حظرت عليهن الحكومة ذكر مشروع سكة بغداد والحجاز وسبب نشر آرائي في جريدة المعلومات العربية هو قلة انتشارها في المملكة العثمانية وان لم انس فاذكر ان الذي كتبوا منهم صديقكم وصديقي السيد عبد الحميد الزهراوي ايضا

والمؤرخون الذين يتحازون الى احد الطرفين لا يعد قولهم صحيحا بل العبرة بما قاله مؤرخة اولي الدراية في الازمنة التالية وكذلك الذين ليس لهم علاقة باحد من الفريقين المتخاصمين وانا كما تعلمون ليس لي واسطة بعبد الحميد ، ولا بتركيا الفتاة بل كل ما أقصده هو خير الدولة العلية وسلامتها حفظها الله ووقاها من جميع الآفات والمهلكات آمين

وعجبت من احتجاجكم باعترافي ان الوسائل الاصلية لترقية المملكة العثمانية لم توجد في عهد عبد الحميد الخ ، فاقول لكم بكل ادب ان فيلسوفا مثلكم لا يلزم ان يكون ناسيا الفرق بين الترقية و بين حفظ مركز السلطنة وسد الخلل ومقصودي هو أن عبد الحميد لا يجب ان نأخذه بجريرة اسلافه ونترك ما اصلحه هو ولا نشكره عليه فان العقل لا يسلم لاحد انه لا يكون فيه حسنة غير السيئات وانذلك لا يخلو عبد الحميد ايضا من حسنات و يشهد على حسناته ما كتبته جرائد مصر العربية وجرائد اوربا في اكثر الاوقات في اعمدتهن من مدائحه واصلاحات عصره بالصراحة التامة والتاريخ يحفظ ذكرها

واما مدحت باشا فانه عزل من منصب الصدارة في سنه ١٨٧٢ ونفي ولكن القوم لم يكترثوا لحالته و بعد ذلك لما عين واليا على عدة ولايات فلم يكن سببه خوف

عبد الحميد منه أو من جماعته بل رأى ذلك السلطان العظيم أن يستفيد من اهلية الرجل وكفاءته في اصلاح شؤون المملكة — وما كان سبب العزل والنفي لمدحت باشا الا قلة موالية ومشاركيه في حب الدستور (!)

انكرتم علي قولي ان حكم النبي (ص) والصديق والفاروق (رض) وغيرهم من الخلفاء الراشدين كان مطلقا واوجبتم عليّ ان استغفر الله من هفوتي هذه فاعوذ بالله واستغفره من كل ذنب واتوب اليه وبعد ذلك اسألكم ان ضمير «هم» في قوله تعالى (وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ) هل مرجعه جميع افراد الملة الاسلامية او بعض سراتها وذوي الرأي منها؟ ان كان المقصود منه ذوي الرأي من سادات القوم ووجهائهم فلم تنسون مجلس شورى الدولة الذي كان موجودا في عهد عبد الحميد الى آخر ايامه واعضاؤه من اهل الخبرة والجاه والسياسة وسراة الامة؟؟ وان كان الضمير راجعا الى كل فرد من افراد الامة فمتى حصلت الاستشارة لجميعهم وكيف السبيل الى حصولها ايضا؟

هل كان صلح موقع الحديبية في زمن النبي (ص) وقتال أهل الردة والممتنعين من اداء الصدقات وتزحيف جيش أسامة (رض) وعدم مؤاخذة خالد بن الوليد (رض) من اعمال الصديق (رض) كل هذه الامور بمشورة القوم وغير مناقض لآراء الجمهور من الصحابة (رض)؟ ومتى اظهر المسلمون رضاهم من عزل خالد (رض) حينما عزله الفاروق (رض) لان الجمهور كانوا يحبونه ويفضلون ان يكون هو قائدا عليهم؟ — وان كانت هذه الامور بالاستشارة فالمرجو من كرمكم ان افيدوني باعلامها واذكروا لي اسماء الصحابة الذين استشيروا في تلك الامور

وعلمت اطلاع عبد الحميد على النوايا السيئة للغازي مختار باشا اليه من نشر تقارير الجواسيس في جرائد الاستانة في هذه الايام. وظهر انه كان عالما بسوء نية الرجل وإنعامه عليه واكرامه كان بسبب لطفه الطبيعي وحسن سياسته في تأليف قلوب النافرين منه بواسطة المال والاكرام (!)

انكم تقولون إني عاشق لعبد الحميد. ولا اعرف الحقيقة التي عرفتها الارض والسماء من انه كان السفاك المبيح للدماء وقاتل الابرياء وغيره، فقولكم هذا لا يعتد

به من غير بينة . وان الجرائد التركية مع كونهن تجاوزن حد الآداب في ذم عبد الحميد لم تستطعن ان تثبتن شيئا حقيقيا من التهم الموجهة اليه في أمر افساد الدستور وشركته في الحركة الارتجاعية يوم ١٣ ابريل الماضي . غير الظنون والشكوك فان العاقل لا يعبأ بها . ومن الذي لا يعلم ان جرائد اوربا لم تكن لتقصر في اذاعة سيئات عبد الحميد ومظالمه لو وجدن اليه سبيلا . والحمد لله خابت آمالهن من هذا القبيل ولم تستطع جريدة من جرائد أوربا ان تكتب كلمة واحدة تدل دلالة صريحة على شركة عبد الحميد في الحادثة الارتجاعية ولكنكم تضربون على هذه النغمة عبثا وتحاولون اقناعي بمثل هذه الخزعبلات (!)

ومصيبتي الكبيرة التي جنيتها في زعمكم هي قولي الحق في شأن مولانا السلطان محمد خان الخامس ادام الله ملكه وسلطنته « انه كآلة صماء في يد جماعة » ودعوتموني الى التوبة من هذه المعصية ولكن ما تقولون في اشاعات جمعية الاتحاد والترقي واقوال شوكت باشا نفسه بانه لم يترك حول جلالته احداً من انصار عهد القديم لا من رجال المعية ولا من الخدم والحشم حتى لم يتركوا حوله من خدامه القدماء احدا . وقد قاله شوكت باشا في مكالمته مع مراسل جريدة باونير المذكور سابقا في هذا المكتوب

وبالجملة فاني أتعجب من شدتكم في أمر عبد الحميد وسبكم له مع كونكم من العلماء الاعلام وحكماء الاسلام . يغفر الله زلتكم هذه ويهديكم سبيل الرشاد لان السب والشتم ليس من شيم الكرام . والسلام

ولا ابغي نشر مكتوبي هذا في المجلة ولا اكلفكم الرد عليه بغير رضاكم لاني علمت من الردين ما قد كفاني . واني عرضت عليكم بعض ما جال في خاطري عند قراءة ردكم . وخفت ان لو اكتب في جوابه شيئا فيطول الكلام لذلك اكتفيت ببعض الامور التي يجب اطلاع قرائكم عليه فان رأيتم من المناسب نشره نشرتموه والا فلا . فاطلب منكم العفو من تكليفكم مرتين كاتبه المخلص

محمد انشاء الله محرر ومدير جريدة « وطن »

ببلدة لاهور ( بنجاب — الهند )

## ﴿ جواب المنار ﴾

ان هذه الرسالة تشعر باخلاص صديقنا فيما كتبه أولا وآخرا في مسألة الانقلاب في الدولة لنشره بعض ردنا ووعده بنشر الباقي وهذا موطننا فيه الذي بيناه في ردنا عليه من قبل خلافا للجرائد التركية والعربية التي جعلته من صنف ( الاتحاديين ) الذين يتبعون الهوى في نصر عبد الحميد حبا في ماله ورتبه واوسمته . وقد اوسعته تلك الجرائد ذماوتوبيخا وتهكما وهي مخطئة في ذلك كما انه هو مخطئ في اجتهاده ، ولذلك لم ننوه بشيء مما كتبوا وان أثنت علينا الجرائد التركية فيه وارسل الينا بعضه من الاستانة معلما عليه بالحبر الازرق . ونقول لأولئك الكتاب ان صاحب جريدة الوطن وربما كان اشد اخلاصا للدولة من اكثر الجرائد العثمانية التي تلعن اليوم الاستبداد وسلطانه ، وتطري الدستور واعوانه ، وسيرون ان شاء الله من محمد انشاء الله خير نصير للدولة الدستورية ، لا سيما بعد الاقناع القريب بسوء عاقبة السياسة الحميدية ، ثم اننا نجيب مناظرنا عن شبهاته في هذه الرسالة بما يأتي بالاختصار :

(١) ان قراء الجرائد في الهند معذورون في إساءة الظن في المنار لما كتب ما يخالف آراءهم واهواءهم وجرائدهم التي استمدوا منها تلك الآراء والاهواء في السياسة الحميدية . وقد علمت ان اكثر المستائين يظنون اننا كنا نمدح عبد الحميد وسياسته في عهده فلما خلع انقلبنا عليه ذامين قادحين ، وظنهم هذا من الإثم ، والحكم علينا بغير علم ، ولذلك نظن ان قراء المنار لم يتهمونا بمثل ما اتهمنا به غيرهم لأنهم يعلمون اننا لم نكن نحسن الظن في السلطان عبد الحميد بعض الشيء ونلتمس له بعض العذر الا في السنة الأولى من سني المنار لأن استبداده لم يكن قد بلغ غايته وقرب عهدنا يومئذ ببلادنا المحجوبة عنها الحقائق ، والمملوءة بالنفاق والمدح الكاذب ، وقد كان المنار بعد ذلك يتميز غيظا من سوء تلك الحال ، ويشكو منها بالاساليب المختلفة من الأقوال ، ومن أوضحها مقالة ( حال المسلمين في العالمين ، ودعوة العلماء الى نصيحة السلاطين ) وما يتبعها من المقالات التي نشرناها في المجلد التاسع ودعونا

فيها علماء الاسلام في مصر والهند وتونس الى مطالبة السلطان عبد الحميد بالعدل والإصلاح ، ولولا اننا أنشأنا جمعية سياسية سرية لمجاهدة استبداد عبد الحميد وجعلنا لها جريدة خاصة سميناها باسمها ( الشورى العثمانية ) وكنا نوزع الجريدة بمنشورات سرية يوزعها عمال مخصوصون في الاستانة والروملي والاناطول بنفقة من الجمعية لما رضينا بذلك التنديد الاجمالي في المنار . وقد نوهنا بذلك في فاتحة هذه السنة

ومن كان في شك من مجاهدتنا لعبد الحميد في عهد استبداده بأشد مما كتبناه في المنار بعد خلعه — وهو نفسه يعلم ذلك ولا يشك فيه — فليطلب منا بعض اعداد جريدة جمعيتنا ليعلم اننا لسنا كأصحاب تلك الجرائد العثمانية التي كانت تسبح اسم عبد الحميد بكرة وأصيلا راضية أو كارهة ثم صارت تلعنه كذلك . ولو كان المنار كتلك الجرائد وصاحبه كأصحابها لما خربت الحكومة بيت أبيه ، ونكلت بأهله وحمية ، ولولا انه مخلص في جهاده الاستبداد الحميدي لما احتمل ذلك العذاب ، والبلاء في الاموال والأنفس والأوقاف ، ورغب عن العطايا والرتب التي عرضت عليه ليكون من المادحين لعبد الحميد . واننا ننشر في هذا الجزء ما نشرته الحكومة الحميدية في جريدة يروت الرسمية من اتهامنا واتهام بعض اخوتنا وأصحابنا بالجناية والأمر بالقبض علينا احياء أو ميتين . ونرجو من صديقنا ان يترجمه وينشره مع هذا الرد في جريدته ليقرأه من لا يعرف العربية من إخواننا مسلمي الهند

(٢) اننا نعجب لظن صديقنا الناظر لنا بعد ان بينا له الحقائق ان مثل مختار باشا وشوكت باشا سيظهر لهما على عداوتهما لعبد الحميد ضرورة الرجوع اليه ! ! يا لله العجب ! أيظن صاحبنا أنه أعلم بعبد الحميد منهما ومن على رأيهما من خيار رجال الدولة حتى يظهر لهم انهم هم المخطئون فيكون هو المصيب في غلوه في إطراء عبد الحميد ! ! أيسمح لي صديقي الفاضل ان أسمي هذا الظن غروراً مبينا مع احترامه وحفظ مقامه ! هل أعيد له القول البديهي انهم يعرفون جميع عجره وبجره الخفية والجلية وجميع أعماله السرية والجهرية وصديقنا لا يعرف منها الا بعض الظواهر التي برز أكثرها في غير صورته الحقيقية . وهل تكون حمية مختار باشا على عبد الحميد حمية جاهلية وهو أكبر قواد الدولة الذي بذل دمه مرات كثيرة في سبيلها ؟ وتكون حمية

صاحب جريدة الوطن هي الحميـة الصادقة التي يثيرها الانصاف ؟ أي حظ لمختار باشا من عداوة عبد الحميد ؟ ان مرتبه الآن لا يبلغ عشر مرتبه من عبد الحميد وان ولده كان بمحاباة عبد الحميد فريقا من الدرجة الاولى وقد أنزل بعد الدستور الى رتبة أمير لاي ، ومختار باشا راض مسرور من خلع عبد الحميد ، أليس هذا برهانا قاطعا على إخلاصه ؟ فائتنا أيها الصديق ببرهان مثله يثبت انك أشد إخلاصا للدولة وأعلم بمصلحتها منه ؟ ؟ ما كان ينبغي لك ان تعيد مثل هذه الاقوال التي لا يكاد يعقل صدورها من عالم مخلص مثلك إلا بذلك التأويل الذي حملت عليه كلامك من قبل وهو كون اعتقادك حسن حال عبد الحميد صار وجدانا لا يقبل البحث كدين العجائز ، ومنك يرجى السماح والعفو

( ٣ ) اذا كان قولك ذاك عجبا فاعجب منه استدلالك على كونك مصيبا في اصرارك على رأيك في عبد الحميد وحكومة الدستور بقول شوكت باشا انه ليس عنده من الرجال الاكفاء من يكفي لحفظ السلطنة ! ! ان هذا اكبر حجة لنا عليك واظهر مبطل لقولك ان عبد الحميد كان يسعى جهد طاقته في تخفيف الجهل والخمول السائدين في السلطنة . لو كان حقا ما تقول لكانت مدة سلطنته كافية لتعميم التربية الملية والتعليم النافع وتخريج رجال لا عداد لهم يصلحون للنهوض بجميع أعباء السلطنة . فان ثلث قرن كاف لتربية ثلاث طبقات أو أجيال من الامة . ولكن عبد الحميد كان والله مفسدا في المملكة عدوا للعلم والتربية نصيرا للجهل والضلالة . وان من البراهين القاطعة على افساده وتخريبه للدولة وإتيانه إياها من قواعدها وأساسها ما قامت به الحكومة الدستورية من تصفية الرتب العسكرية فقد تبين به صدق ما كنا نعلمه بالاجمال ونقوله بالاختصار من ترقية عبد الحميد للضباط والقواد بمحض ارادته محاباة لهم لئلا يسخطوا على هدمه لسائر قواعد السلطنة . فالعسكرية التي احدثت الانقلاب و بيدها زمام الأمر هي التي اختارت إنزال الجم الغفير من قوادها وأمرائها وضباطها عن مراتبهم غيرة على الدولة ومنعا لهذا الخلل الذي يقضي على الدولة اذا هي وقعت في حرب مع دولة قوية منظمة . لقد خلع عبد الحميد والدولة عاجزة عن محاربة البلغار التي هي قطعة منها ولكن حكومة الدستور أمكنها ان تتلافى الامر بسرعة حتى

استعدت للطوارئ في اقل من سنة وان كان الاصلاح التام لما افسده عبد الحميد لا يتم الا بسنين ، وناهيك باصلاح الاسطول وتعزيزه وقد ظهر للوجود بعد خفائه

يا سبحان الله ! البلاد بلادنا والمكاتب والمدارس مدارسنا ومكاتبنا بنيت بأموالنا وهي تحت مواقع ابصارنا والمعلمون والمتعلمون فيها اخوتنا وأولادنا ، ونحن الذين نقول ان عبد الحميد ابطل كثيرا منها وجعل بعضها تحت مراقبة الجواسيس ومنع منها باشاراتهم بعض العلوم و بعض الكتب ثم بعض الآلات والمواد التي يتمرن فيها التلاميذ على الاعمال في العلوم الطبيعية ، كما منع اكثر الكتب النافعة في الدين والأدب والتاريخ والتربية وغير ذلك واحرقت حكومته ألوفا كثيرة من هذه الكتب وحملت الناس بضغطها وظلمها على احراق أكثر مما احرقت هي . و بعد هذا كله يقول صاحب جريدة الوطن ان السلطان عبد الحميد كان باذلا جهده في ازالة الجهل واصلاح حال الأمة بالعلم ! . ثم هو يعترف معنا بعد ذلك بأن الامة العثمانية ليس فيها ( بعد هذا الجهد في تعليمها بزعمه ) أناس قادرون على القيام باعباء الحكومة ! ! كيف يفهم هذا وبم يفسر ؟ ؟ ؟

يعترف صاحب « وطن » بأنه هو وقومه واقفون على ما كان في العهد الحميدي من السيئات ولكنهم لا يلقون عليه التبعة وحده مثلنا كما يدعي بل يقولون إن سببها جهل الامة نعم ان جهل الأمة هو الذي مكن مخالبه من مقاتلها ولذلك كان يكره ان تتعلم وينكل بكل من ينبه افكارها والا فليدلونا على ذنب المنار حتى لقي واهله ما لقوا منه ؟ اما عماله واعوانه على الافساد فانهم كانوا على شاكلته

ومن يربط الكلب العقور ببابه فكل بلاء الناس من رابط الكلب

ولماذا لا تحرق الكتب الآن ولا يحذف بعض المسائل من نسخها الطابعون كما حذفوا طائفة من كتاب المواقف الذي طبع في عهده بالاستانة ومن كتاب شرح المسايرة في العقائد الذي طبع في مصر فجعلت بعض نسخه كاملة صحيحة وهي ما يباع بمصر وسائر بلاد الدنيا ماعدا البلاد العثمانية وأما بقية النسخ التي ترسل إلى الاستانة وغيرها من الولايات العثمانية فقد حذف منها بعض المباحث لئلا يجعل وقودا للنار

(٤) تنازل صديقنا من دعوى ترقية عبد الحميد للسلطنة أو اجتهاده في ترقيتها

في بعض كلامه ( وان تناقض مع بعضه الآخر ) وجعل حسنته العليا حفظ مركز السلطنة وسد الخلل وتقول ان هذه الدعوى ممنوعة أيضا فان سد الخلل إنما يكون قبل كل شيء باصلاح المالية فالدولة التي ليس عندها مال لا تقدر ان تدفع خطرا داخليا ولا خارجيا وهو قد دمر مالية الدولة تدميرا كما هو بديهي لا يقبل المراء . ثم ان الركن الآخر لحفظ المركز هو العسكرية وقد قلنا آنفا انه اشتغل في آخر عهده بإفسادها وإن تصفية الرتب العسكرية أقوى برهان على ذلك . ثم ان كل ما كان يعمله عبد الحميد في المشكلات الخارجية هو الحيلة والمواربة والتسويف والترضية للدول بعد ذلك والغرض من هذا كله تأخير سقوط الدولة الى ما بعد موته ليبقى طول حياته متمتعا بنعيمها وان كان أكثره وهميا مشوبا بالمنغصات التي لا قبل له بدفعها لأن وسواسه هي مثارها ومعهدها . ولو طال العهد على تلك السياسة الخرقاء التي لم ينل منها بعض ما يريد الا باختلاف الدول وتنازعها لخربت المملكة فقد تداخلت أوربا في ولايات مقدونية وكان ذلك مقدمة لسلخها من الدولة ولولا الدستور الذي أراحنا من سياسته لذهبت تلك الولايات وما ثبتت الاستانة بعدها إلا قليلا . واما مدح الجرائد له فكان بعضه بالثمن و بعضه بسوء الفهم و بعضه بالاكراه

(٥) قال انه لم يثبت ان عبد الحميد هو مدبر الفتنة الأخيرة التي خلع بها ، ومع هذا نصفه بسفك الدماء ، وتقول ان هذا وصف قديم له معروف عند الافرنج الذين يسمونه السلطان الأحمر ، وان الحكومة الدستورية قررت عدم محاكمته ولذلك لم تظهر كل ظهر لها من دسائسه في الفتنة وغيرها

(٦) سمى صديقي ماعبت به عبد الحميد في سياسته وإدارته ، وما كتبته من وجه العبرة بخلعه ، سبا وشتما وقال انه ما كان يليق ذلك بمثلي . وهي غفلة من الصديق ، سببها الغلو في حب عبد الحميد ، فان السب عبارة عن ألفاظ بذيئة توجه الى شخص لأجل تحقيره وإهانته فقط . وما ذكرناه في عبد الحميد لم يكن كذلك وانما كان بيانا لحقيقة رجل آذى دولة عظيمة وأمة كبيرة وتنبيها لوجه العبرة في سقوطه فهو من قبيل ما في الكتاب والسنة من ذم فرعون وملأه والعبرة بهلاكهم ، ومن قبيل جرح المحدثين لرواة الحديث ، ومن قبيل ما أذن الله به من قول السوء لمن ظلم

بيان ظلم ظالمه وسوء عمله، وعبد الحميد لم يكن ظالما لي ولأهلي فقط بل كان ظالما لنا ولجميع الأمة ماعدا اعوانه على الظلم منها . هذا ما أقوله فيما يتعلق بعبد الحميد وأثبت له حسنة السكة الحجازية وحسنة عدم التعصب لجنسه وكراهته ان يقال ترك وعرب، واما المسائل العامة التي أنكرها علينا صديقنا أو سأل عنها فهذا جوابها بالاجمال الذي يسمه المقام نذكره تابعا بالعدد لما قبله

(٧) من البديهي ان الذين تجب استشارتهم في الامور العامة هم اهل الرأي والمكانة في الامة العارفون بمصالحها والمحترم رأيهم عند جمهورها المعبر عنهم في القرآن باولي الامر لا جميع افراد الامة . ولم يكن مجلس شورى الدولة موجودا في عهد عبد الحميد لوظيفة المشاورة الشرعية ولا أعضاؤه من أهل المكانة في الامة ولا من المعروفين عندها وانما يعرفهم من كان بينه و بينهم صلة جوار أو نسب أو عمل . ذلك مجلس قديم العهد في الدولة وقد أفسده عبد الحميد كما أفسد غيره حتى جعله مستودعا لمن يسترضيهم ممن يخشى اشتغالهم بالسياسة وكان أكثرهم لا عمل لهم ولم يكونوا مرجعا له في الامور العامة ولا مستشارين على ان يكون رأيهم معمولا به قطعا بل كان المجلس ولا يزال ثلاث دوائر احداها للملكية والثانية للتنظيمات والثالثة للمحاكمات يحاكم فيها كبار الموظفين وكانت الاشارة من اقل رجال المابين او جواسيسه تكفي لإدانة البريء والحكم عليه باشد العقوبة وعفو السلطان فوق حكم هؤلاء كما انه فوق جميع المحاكم الشرعية والنظامية أهذه هي الشورى المطلوبة في القرآن التي كان النبي صلى الله عليه وسلم يعمل برأي رجالها وان خالف رأيه كما فعل في غزوة أحد التي أنزل عليه فيها ( وشاورهم في الامر ) ؟ ؟ ياسبحان الله ألهذا الحد وصلتم في الانتصار لعبد الحميد ؟

(٨) ذكر صديقنا عدة شبه على قولنا ان حكومة الاسلام حكومة شورى مقيدة لا استبداد مطلقة ، وان الخلفاء الراشدين لم يكونوا في احكامهم مستبدين ، ونجيب عنها واحدة بعد أخرى :

﴿ الشبهة الأولى ﴾ ان صلح الحديبية لم يفعله النبي صلى الله عليه وآله وسلم برأي الصحابة بل كانوا له كارهين في أول الامر وانما قبلوه تدينا لا اقتناعا بفائدته كما هو معروف في السير مع انه وقع بعد غزوة أحد التي أمر فيها بالاستشارة . والجواب عنه من وجهين

( الوجه الأول ) ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يعمل بعض الاعمال بأمر من الله تعالى فلا يستشير فيها أحداً إذ لا مجال لرأي أحد مع أمر الله تعالى ويجب ان يكون صلح الحديبية من هذا القبيل والا لزم مخالفة النبي ( ص ) لأمر الله تعالى إياه بمشاورتهم وذلك غير جائز ، وقد يدل على ذلك قوله تعالى في الرد على كراهة الصحابة لذلك الصلح « فعلم ما لم تعلموا فجعل من دون ذلك فتحا قريباً » وتسمية ذلك فتحا مبينا في أول السورة أيضا ، ولم يعاتبه تعالى عليه كما عاتبه على أخذ الفداء من الاسرى ببدر

( الوجه الثاني ) قيل ان المشاورة لم تكن واجبة على النبي صلى الله عليه وسلم وان أمره الله بها للندب فهو يفعله إذا لم يرغبه أرجح منه . ولا أراك تطيب نفسك للقول بأنه ( ص ) يخالف الأمر الإلهي وان كان للندب كما تطيب نفسك للقول بأنه فعله بوحي إلهي كما تدل عليه سورة الفتح

﴿ الشبهة الثانية ﴾ بعض اعمال الصديق كقتاله لأهل الردة ومانعي الزكاة ، وانفاذه لجيش أسامة ، وعدم مؤاخذة خالد بن الوليد على قتل مالك بن نويرة والتسري بزوجه . واننا نجيب عنها كلها جوابا عاما ثم نجيب عن كل منها بالتفصيل

اما الاول فهو ان الحكومة المطلقة هي ما كان الامر فيها للحاكم العام في التشريع والتنفيذ والحكومة المقيدة هي ما كان الحاكم العام فيها مقيدا بشريعة ليس هو الواضع لها إما منزلة وإما موضوعة برأي الأمة ، وإما بعض احكامها منزل وبعضه موكول الى استنباط أولي الأمر من الامة يضعونه بالمشاورة بينهم — كالشريعة الاسلامية — والتنفيذ في هذه الحكومة لا يحتاج فيه الى الاستشارة متى كان الحكم معروفا عند الحاكم . وكذلك كانت حكومة الراشدين : كانوا اذا وجدوا الحكم في كتاب الله حكموا به او في السنة كذلك فان لم يجدوا جمعوا أهل الرأي من الصحابة واستشاروهم كما روينا ذلك بالاسانيد المتصلة واوردنا بعض ذلك في المنار من قبل

وعلى هذا تجري الحكومات الدستورية الآن في اوربا وغيرها : يحكم الحاكم بالقانون فلا يراجع مجلس النواب في كل قضية وإنما يرجعون اليه في المشكلات وما كان غير منصوص في القانون . وقد كان الحكم الشرعي في المسائل المذكورة معروفا

عند ابي بكر فجاز له ان ينفذها من غير استشارة بل وجب عليه ذلك في اعتقاده

واما التفصيل فقد تأول في قتال مانعي الزكاة حديث « امرت ان اقاتل الناس حتى يشهدوا ان لا إله الا الله وان محمدا رسول الله فاذا قالوها عصموا مني دماءهم واموالهم الا بحقها وحسابهم على الله » فانه جعل من حقها ان مانعي الزكاة الهادمين لركن من اركان الاسلام يقاتلون عليه حتى يذعنوا له . وان الفقهاء صرحوا بأن الذين يمنعون شيئا من شعائر الاسلام ولو مسنونا كالاذان يقاتلون عليه . فهو قد تصدى لقتال مانعي الزكاة عملا بحكم مقرر عنده بالنص ولما راجعه عمر في ذلك وذكر الحديث قال له « ألم يقل الا بحقها ؟ فالزكاة من حقها » الخ ما قال وهو مشهور فاقتنع عمر بقوله . وهذه المراجعة تدل على انهم كانوا يعارضون الامام اذا تصدى لشيء لم يظهر لهم دليله الشرعي فيه او ظهر لهم مخالفته فيه للنص الشرعي

والناس يغلطون في هذا المقام فيخلطون بين محاربة المرتدين وهو بنو حنيفة اتباع مسيلمة الكذاب الذي ادعى النبوة وبين مانعي الزكاة وهم غيرهم فمحاربة بني حنيفة كانت باتفاق الصحابة لم يعرض لأحد فيها إشكال ومحاربة مانعي الزكاة عرض فيها الاشكال لعمر فاقنعه ابو بكر

الحديث الذي دار الكلام عليه بين الشيخين مروي في الصحيحين وقد اخرجاه بزيادة هي نص في فهم ابي بكر الذي رجع إليه عمر اذ قال « فوالله ما هو الا ان رأيت الله قد شرح صدر ابي بكر للقتال فعلمت انه الحق » وهذه الزيادة هي « ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة » فالحاصل ان أبا بكر عمل بما علم من حديث الرسول في المسألة وذلك مما لا يحتاج فيه الى الاستشارة وقد اقره الصحابة كلهم على ذلك بعد مراجعة عمر واقتناعه

واما إنفاذ أبي بكر لجيش اسامة فهو ايضا تنفيذ لأمر النبي صلى الله عليه وسلم وقد اشار عليه بعض الصحابة أن يرد الجيش فلم يفعل وقال « لا أحل راية عقدها رسول الله صلى الله عليه وسلم » فاحتج بأنه منفذ لأمر الرسول ( ص ) وكانت المصلحة فيما فعل . ومما يدل على انه لم يكن يرى ان له الحق في رد الجيش طلبه من أسامة ان يأذن لعمر في البقاء في المدينة لينتفع المسلمون برأيه ولم يمسك عمر عنده بما له من السلطة العامة لأن سلطته في الامور المنصوصة لا تعدو تنفيذ النص الا ان يظهر له

في اتباع النص ما ينافي المصلحة العامة لامور عرضت تقتضي ذلك فحينئذ يستشير اولي الامر في العمل بما فيه المصلحة كما فعل عمر في الطلاق الثلاث باللفظ الواحد اذ كان على عهد النبي (ص) وابي بكر (رض) بعد طلقة واحدة . فرأى عمر بعد مضي زمن من خلافته اكثار الناس من هذا الطلاق المخالف للسنة ومقصد الشريعة فاستشار الصحابة في انفاذه عليهم عسى ان يتركوه وأنفذه برضاهم والحديث في الصحيح وتقدم الكلام عليه في التفسير وغير التفسير

وأما عدم مؤاخذة ابي بكر لخالد بن الوليد اي مقاصته على قتل مالك بن نويرة فهي لا تدل على ان حكومته كانت مطلقة استبدادية اذ ليس في الشريعة نص يوجب القصاص في مثل تلك الحادثة وهي القتل بالتأول في الحرب بل فيها ما يقتضي عدم القصاص فان خالداً نفسه قتل طائفة من بني جذيمة متأولا فغضب النبي (ص) حتى قال « اللهم إني ابرأ اليك مما صنع خالد » كما في الحديث الصحيح ولكنه لم يقتله ولم يوجب عليه دية . وكذلك قتل اسامة رجلا قال لا إله إلا الله فأنكر النبي (ص) عليه ذلك وقال « يا اسامة أقتلته بعد ما قال لا إله الا الله ؟ » قالها ثلاث مرات كما في الصحيحين ولم يقتله به ولا اوجب عليه قودا ولا دية لانه متأول . وما روي من ان عمر اشار عليه بقتله غاية ما يفيده كما قال ابن تيمية ان المسألة اجتهادية اختلف فيها اجتهاد الشيخين ولم يأت عمر بدليل يوجب على ابي بكر الرجوع الى رأيه . والظاهر ان عدم الدية والقود خاص بما يكون من مثل هذا في ايام الحرب واما من قتل معصوما في أيام السلم متأولا فتأوله قد ينافي التعمد الذي يقتل به ولكنه لا يمنع ايجاب الدية ولا التعزير بحبس او غيره . ولمؤرخي الشيعة وغيرهم اقوال غير صحيحة في مسألة قتل خالد لمالك ومنها تسريه بزوجه من غير اعتداد ولا استبراء وليس لهم في ذلك رواية يحتج بمثلها شرعا ، على ان فقهاء الامة مختلفون في اعتداد مثلها وليس هذا المقام مما يتسع للخوض في ذلك

﴿ الشبهة الثالثة ﴾ عزل الفاروق خالد من قيادة الجيش في الشام . ونقول إن ذلك حقه وقد بلغه من الاخبار ما أراه ان المصلحة في ذلك . وهذا ما يفعله كل رئيس للعساكر

اوللادارة في الحكومات الدستورية ولا يتبعون في اختيار القواد هوى الجند ورضاه فقط بل كثيرا ماتقضي السياسة بابعاد القائد عن الجند الذي يعشقه ويفتتن به لئلا تحدثه نفسه بالخروج به على الحكومة وتأسيس دولة جديدة . ويروى ما يدل على ان هذا هو السبب في عزل عمر له وهوانه لما سأله خالد عن ذلك قال خفت أن يعبدك أهل الشام . الم يكن السبب في سفك تابليون لدماء الملايين من البشر هو افتتان جنوده به حتى انهم عصوا حكومتهم عند ما أمرتهم بمحاربته بعد رجوعه من جزيرة « ألبا » وكانوا عازمين على ذلك فلما اقبل عليهم بوجهه ودعاهم الى قتله خروا امامه خاضعين وله متبعين ؟ ؟

(٩) ومن المسائل العامة التي غلط فيها صديقنا صاحب « وطن » ما ذكره في المؤرخين الذين يعتد بأقوالهم والذين لا يعتد بأقوالهم وتطبيقه ذلك على أقوالنا وأقواله في الانقلاب العثماني . والصواب ان المؤرخ الصادق العدل يعتد بروايته عما رآه واختبره بنفسه ، وأما ما يرويه عن غيره فالعبرة فيه بصحة السند ومتى كان الراوي عدلا قبل قوله ولو فيما يؤيد رأيه ومذهبه كما قبل المحدثون من أهل السنة رواية العدول من المعتزلة والخوارج والشيعة . ثم انه ليس ههنا فريقان مختصمان نتعصب نحن لاحدهما على الآخر وانما يظهر التعصب من صديقنا لأنه يفضل الحكومة الحميدية الاستبدادية التي سقطت على الحكومة الدستورية التي قامت ويطري عبد الحميد ويذم خلفه وأعوانه فهذا هو التحيز الى فئة . وقد اتهمته ( بني غزته ) وغيرها من الجرائد التركية بأنه كان يرجو من عبد الحميد فوق ما ناله من وسام أو نوط وأنه وجد منه كتابة الى المابين يطلب فيها ان يدعي الى احتفال سكة حديد الحجاز ويعطى نفقة سفره الى الحجاز ، وهي معلومة في المال والجاه

أما نحن فانا رأينا ظلم عبد الحميد في أنفسنا وبلادنا وأمتنا ودولتنا : رأينا المالية منهوبة ، والارض موظوبة ، والاملاك مغصوبة ، والمعارف مغضوبة ، والكتب ممنوعة ، والقضاء آلة سياسية ، والادارة مدبرة الاستبداد ، والعسكرية قد سرى اليها الوهن والفساد ، والاجانب ينتقصون الارض من اطرافها ، ويسري نفوذهم فيها ، فجاهدنا على قدر عجزنا وضعفنا ، وجاهد غيرنا من الاحرار كل على قدره ، حتى اذا اذن الله بسقوط تلك

الحكومة الحميدية المفسدة ، حمدناه وأظهرنا سرورنا بنصره ، وشكرنا العاملين على الانقلاب مع شكره ، عملا بحديث «لا يشكر الله من لا يشكر الناس» ولكننا لم نقدس الحكومة الجديدة ولم نتعصب لما في عمل من الاعمال بل نرشدها وننتقدها على خطإها ومنه ما يرى خبره في هذا الجزء عن فتن الشام ، وعلى تقصيرها ومنه انها لم تعد الينا شيئا من حقوقنا التي سلبها الاستبداد منا ، فلا نقول إننا بلغنا بها أعلى عليين ، وانما نقول انها محل الرجاء وكنا مما قبلها يائسين . فهل من العدل ان يقول صديقنا ان كلامنا لا يعتد به لانا متحيزون متعصبون ، وان كلامه هو الذي يعتد به لانه يشهد لنفسه انه أوسع علما وأشد إخلاصا ؟

قلت من قبل اني أحسن الظن فيه وأقول الآن ان ظني فيه لم يتغير وان أصر على مدح عبد الحميد بعد البيان ، كما يحكم عليه الوجدان ، ولا أعد ما ذكرته الجرائد التركية قادحا في اخلاصه ، ولكني أوقن بأنه لا يعرف من حال الحكومة الحميدية عشر معشار ما أعرف أنا وأمثالي اذ ليس عنده الا سمعيات قليلة يصدق بعضها ويكذب بعضا بحسب فكره ووجدانه ، وأما معلوماتنا فتدخل من ابواب اليقينيات الستة وهي كثيرة جدا . واذا كانت الغبرة على الدولة والاخلاص لها تعذر الموازنة بينهما في أنفسهما فدلائلهما فينا أقوى من دلائلهما عنده لاننا نحملنا الايذاء والبلاء في أنفسنا وأهلينا وأموالنا وآثرنا ذلك على الاموال والرتب والاوسمة ، فهل عنده شيء من مثل هذه الدلائل على حب الدولة والاخلاص لها وهما مما لا ننكرهما عليه ؟

(٩) احتج مناظرنا على كلمته الشنيعة في مولانا وخليفتنا السلطان محمد الخامس ايده الله بروح منه بقول جمعية الاتحاد وشوكت باشا انه لم يترك حوله احد من انصار العهد القديم لا من رجال المعية ولا من الخدم والحشم ! ! !

اني على كثرة ما انكرت على صاحبي من اقواله وآرائه وحججه في موضوع مناظرتنا لم ار أغرب من قوله هذا وما كان يخطر في بالي ان يقوله مثله وهو من أهل العلم والسياسة . ان مولانا السلطان محمداً لم تكن له حاشية عظيمة من أهل السياسة الذين يعتمد عليهم فيقال ان إبعاد شوكت باشا أو غيره إياهم عنه واستبدال غيرهم بهم جعله غير قادر على التصرف حتى يصح ان تقال فيه تلك الكلمة المنكرة ، وانما كان حوله جواسيس عبد الحميد لسوا من أهل السياسة ، بل من أهل الفساد والسعاية ، ولم يكن يثق بأحد

منهم ، وهو الآن يرى جميع الوكلاء وأركان الدولة ومن شاء من غيرهم ويكاشفهم بما يريد وكذلك كان جميع السلاطين قبل عبد الحميد لا عمل لهم الا بواسطة حكومتهم ولم تكن حاشيتهم إلا حاشية خدمة ولكن عبد الحميد اسس حكومة المابين ليحارب بها الدولة والامة وقد فعل وظفر زمنا ثم كان عاقبة امره خسرا

* * *

## ﴿ ذيل للرد يدخل في باب الاخبار والآراء ﴾

فيما نشر في عدد ٨٦٦ من جريدة بيروت الرسمية التي صدرت في ٢٨ المحرم سنة ١٣٢٤ بالتركية والعربية في اتهامنا بالجناية وجلبنا بالقوة أحياء أو ميتين لمحكمة الجزاء بطرابلس كما هو معنى « اخذ وكرفت » وهو

### ( طرابلس شام بدايت محكمه سي جزا )

### « دائره سندن »

مصره فرار والمنار هذيانامه سنده نشريات خائنانه وملمتكارانه يه اجتسار ايتمك ماده سندتطولايي مظنون وفراره بولنان طرابلس شام سنجاغنه تابع قلمون قريه سي اهاليسندن وهذيانامهٔ مذكوره صاحب ومحرري محمد رشيد رضا ايله هذيانامهٔ مذكوره يه دخالت ونشريات ملمتكارانه يه اشتراك ايلدكلري ادعاسيله مظنون ومرقوم رشيدك برادري أولوب موقوف بولنان ابراهيم أدهم وينه مصره فرار وأرباب فساده التحاق ايدن ديكر برادرلري أحمد حمدي وحسين وصفي ايله طرابلس شامي عبد القادر مغربينك حركات خائنانه وملمتكارانه لرندن طولايي أصول محاكمات جزائيه نك مواد مخصوصه سي احكامنه توفيقا طرابلس شام جنايت محكمه سنده محاكمه لري اجرا قلنمق اوزره جزا قانونامهٔ همايونك اللي سكزنجي ماده سي موجبنجه بيروت ولايتي هيئت اتهاميه سنجه جنايتله اتهامي ينه قرار ويرلديكندن متهمون مرقومونك هر نره ده كوربولدقلري ايسه طوتيلوب شكايت مذكوره توقيفخانه سنه تسليملري لازم كله حكى بالجمله ضابطهٔ عدليه مأمورلرينك معلومي أولمق أوزره اشبو اخذ وكرفت مذكرمسنك خلاصه سي بيروت ولايتي غزته سنه درج واعلان أولنمق أوزره تنظيم أولندي .

## ( من دائرة جزاء محكمة البداية )

### « في طرابلس الشام »

بما ان محمد رشيد رضا من أهالي قرية القلمون التابعة للواء طرابلس الشام الفار الى مصر وصاحب ومحرر جريدة المنار المذيانية والمظنون عليه بالتجاسر على نشر مواد اللعانة والمسة في الورقة المذكورة وكلا من أخيه ابراهيم أدهم الموقوف والمظنون عليه باشتراكه في تلك النشريات اللعينة وأخويه أحمد حمدي وحسين وصفي وعبد القادر المغربي من أهالي طرابلس الشام الفارين الى مصر أيضا والمتحقين بأرباب الفساد قد اتهمتهم الهيئة الاتهامية في ولاية بيروت بالجناية توفيقا للمادة ٥٨ من قانون الجزاء الهمايوني ليحاكموا في محكمة الجنايات في طرابلس الشام توفيقاً لاحكام المواد المخصوصة من أصول المحاكمات الجزائية وذلك بالنظر لحركاتهم الجنائية اللعينة فعلى جميع مأموري ضابطة العدلية ان يلقوا القبض عليهم أينما وجدوا ويسلموهم لمحل توقيف المحكمة المذكورة ولأجل ان يكون ذلك معلوماً عند المأمورين المذكورين جرى تنظيم هذه المذكرة ( اخذ وكرفت ) لتنشر خلاصتها في جريدة بيروت الرسمية .

---

## ( الطبيب محمد إسماعيل الأجهوري الهندي )

زارنا في أوائل هذا الشهر المبارك هذا الطبيب فعلمنا منه انه جاء من القدس الشريف وانه جاء في العام الماضي مع أهله الحجاز فأدوا الفريضة وأقاموا في مكة المكرمة ثم في المدينة المنورة عدة أشهر ثم سافروا الى القدس فأقاموا فيها مدة ثم عادوا منها في أواخر الشهر الماضي محرمين بالعمرة وسيعودون بعدها الى بمبي وهي موطنهم وبلد اقامتهم . وقد كان هذا الطبيب يعالج جميع المرضى في البلاد المقدسة بغير أجرة ابتغاء مرضاة الله تعالى وقد كتبوا له شهادات في الحرمين ختمها الجم الغفير من العلماء والشرفاء وغيرهم وصدقت عليها الحكومة لا سيما في المدينة المنورة فنسأل الله تعالى ان يجزيه خير الجزاء ويجعله قدوة صالحة للاطباء

وقد علمنا منه انه ما جاء القاهرة الا لاجل زيارتنا فشكر له ذلك وقد سألناه عن افكار مسلمي الهند في الانقلاب العثماني وهل صح ما قيل ان اكثرهم يسيئون الظن بالدولة الآن لحسن ظنهم في السلطان عبد الحميد المخلوع . فقال ان في الهند كذا مليونا من المسلمين اكثرهم لا يعرف السياسة ولا يهمهم من امرها شيء قط ولكن الذين يقرؤن الجرائد وقليل ماهم يتبعون رأي جرائدهم في ذلك